مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التطورات السياسية في مصر ودور المجلس العسكري مع المرحلة الانتقالية (2011 - 2012)
اسم الكاتب: أ.م.د. ناصر زين العابدين، شهد سليم فزع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7939
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i36.234

TJFPS

36

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

التطورات السياسية في مصر ودور المجلس العسكري مع المرحلة الانتقالية

(2012 -2011)

Political developments in Egypt and the role of the military council with the transitional period (2011-2012)

Assistant Professor Dr. Nasser Zane El Abidine [a]
Researcher: Shahad Salem Fazaa [b]
University of Baghdad, College of Political Science [ab]

ا.م.د. ناصر زين العابدين* [a]
الباحثة: شهد سليم فزع [b]
جامعة تكريت– كلية العلوم السياسية [a b]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 07 Jul.2024
-Received in revised form 25 Jul .2024
- Final Proofreading 12 Aug. 2024
- Accepted 29 Aug. 2024
- Available online:30. .Sept. 2024

Keywords:
The military establishment
-Iclamic parties
-The election

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: period and beyond، as it carried out a series of measures to keep pace with events، the most important of After the revolution of January 25، 2011، the military institution played a major role، through the Supreme Council of the Armed Forces، in influencing the political scene during the transitional which was working on constitutional amendments and holding presidential elections that resulted in The victory of the first civilian president in the history of Egypt، and the return of the Muslim Brotherhood movement to the forefront of the political scene in Egypt.

*Corresponding Author: Dr. Nasser Zane El Abidine ,Email: naser.zainulabdeen@tu.edu.iqq ,Tel:xxx,Affiliation: University of Tikrit / College of Political Science.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
- الاستلام: 07 تموز 2024
-الاستلام بعد التنقيح 25 تموز 2024
- التدقيق اللغوي 12 اب 2024
- القبول: 29 اب 2024
- النشر المباشر: 30 أيلول 2024

الكلمات المفتاحية :
- المؤسسة العسكرية
- الاحزاب الاسلامية
- الانتخابات
- -الاخوان المسليمن

الخلاصـــة: بعد ثورة 25 كانون الثاني 2011، لعبت المؤســســـة العســكرية دوراً كبيراً من خلال المجلس الأعلى للقوات المسـلحة، في التأثير على المشـهد السـياسـي اثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها، اذ قامت بســـلســـة من الإجراءات لمســـايرة الأحداث، ومن اهما العمل على التعديلات الدسـتورية وإجراء انتخابات رئاسـية الذي نتج عنها فوز اول رئيس مدني في تاريخ مصـر، وعودة حركة الإخوان المسلمين الى واجهة المشهد السياسي في مصر.

المقدمة:

بعد التدهور السـياســي الذي شـهدته مصــر في 25 كانون الثاني 2011 والذي نتج عنه تنحي الرئيس "مبارك" عن السلطة، مارست المؤسسة العسكرية من خلال المجلس الاعلى للقوات المسلحة دوراً رئيسياً في التأثير على المشهد السياسي اثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها، فقام بسلسلة من الاجراءات لمسايرة الاحداث، ووعد بالحفاظ على الامن والاسـتقرار والبدء بالتحضـير لأول انتخابات ديمقراطية، وفوز "محمد مرسـي" اول رئيس مدني في تاريخ مصــر، وعودة حركة الاخوان المســلمين الى المشــهد الســياســي بعد فترة طويلة من الحظر.

إشكالية البحث: في ظل التجاذبات السياسية التي ميزت الساحة السياسية في مصر خصوصاً بعد ثورة 25 كانون الثاني 2011، وتنحي الرئيس الأســبق "حســني مبارك" عن الحكم، يمكن طرح الإشــكالية الرئيســية التالية: الى أي مدى اثرت المؤسسة العسكرية على مسار عملية التحول السياسي وفي بلورة المشهد السياسي المصري بعد عام 2011؟، وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- ما هو دور المؤسسة العسكرية في مصر ولاسيما في ثورة 25 كانون الثاني 2011؟.

2- كيف تعامل المجلس العسكري مع المرحلة الانتقالية؟.

3- ما هي مواد الدستور الذي تم التعديل عليها بعد تنحي الرئيس مبارك؟.

4- كيف تصدرت الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية المشهد السياسي في مصر؟.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من حقيقة مفادها ان للجيش دور مهم في الحياة السياسية المصرية منذ تأسيسه وحتى في المرحلة الانتقالية للحكم، وان تخلفه عن اداء دوره المعهود سيؤدي الى شلل النظام وتوقف الحياة السياسية فسه.

منهجية البحث: من اجل الاحاطة بالموضوع تم استخدام التحليل النظمي لدراسة البحث، والمنهج الوصفي في وصف الاحداث والوقائع السياسية والوصول الى رؤية واضحة في موضوع البحث.

هيكلية البحث: استجابة لموضوع البحث، سيتم تقسيمه الى ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة حيث تناول المطلب الاول المؤسسة العسكرية في مصر، والمطلب الثاني التعديلات الدستورية الطارئة في المرحلة الانتقالية، والمطلب الثالث الانتخابات البرلمانية والرئاسية وصعود جماعة الاخوان المسلمين الى السلطة.

المطلب الاول: المؤسسة العسكرية في مصر

تكتسب المؤسسة العسكرية في مصر أهمية كبيرة في النظام السياسي وفي الحياة السياسية عموماً، وتعود هذه المكانة لاعتبارات تاريخية أكتسبها الجيش منذ ثورة الضباط الاحرار عام 1952، ولن تعرف مصر فراغ بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية، استمرت العلاقة مع المؤسسة العسكرية على مستواها، حتى حقبة الرئيس "انور السادات" الذي رأى ان الدور الرئيس للجيش هو الدفاع عن مصر، وحماية حدودها، وليس له اي دور سياسي، وفي عام 1976 تم إضافة دور جديد للجيش هو حماية الدستور[1]. واستمر تراجع العلاقة مع المؤسسة العسكرية وخاصة بعد توبع اتفاقية السلام كامب ديفيد[*] وعند تولي الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك الحكم تراجعت هذه العلاقة اكثر حتى نشأ في الجيش المصري مستويان الاول العسكري السياسي المتمثل بالقادة والأركان ورؤساء الفروع وقادة التشكيلات وهو المستوى الاعلى للقيادة، والمستوى الثاني العسكري الميداني المتمثل بالقيادة الميدانية والتشكيلات القتالية التي حاولت القيادة العليا ابعادها من الحراك السياسي واستمر تدريبها على اساس هذه العقيدة[2].

---

[1] مياسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص80.

(*) وهي اتفاقيتين وقعها الرئيس المصري "أنور السادات" ورئيس الوزراء (الإسرائيلي) "مناحيم بيغن" في عام 1978 في كامب ديفيد، وقد حملت الاتفاقية الأولى عنوان: "إطار للسلام في الشرق الأوسط"، أما الاتفاقية الثانية "إطار اتفاق لتوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر"، فقد استندت إلى الانسحاب التام والكلي لإسرائيل من شبه جزيرة سيناء "إلى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وإسرائيل، والانسحاب يؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية تشمل الاعتراف المتبادل بين الدولتين والعلاقات الديبلوماسية والاقتصادية ووضع حد للمقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام المرور الحر للبضائع وللناس. المصدر: مياسة الجمل، مصدر سبق ذكره، ص81.

[2] عبد الرحمن عايش، **نحو عقد اجتماعي جديد**، ط1(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)،ص9395.

ومع حدوث ثورة عام 2011، ضد النظام الحاكم فوجئ الجيش بحجم هذا الحراك الذي تضخم بسرعة قياسية وشمل معظم المدن المصرية في اقل من اسبوع، مطالبا بإسقاط النظام ورحيل مبارك والعودة الى الشعب في اختيار وتكوين السلطة، وكان الجيش على دراية بأن طلب اسقاط النظام سيمس بشكل او بأخر موقع الجيش لأنه يعد تاريخيا منتجً لهذا النظام، لذلك اصبح الجيش بين خيارين اما التصدي للشعب من اجل حماية النظام والرئيس، او التزام الحياد[1].

الا ان حكومة الرئيس "مبارك" استدعت القوات العسكرية للنزول الى الشوارع لمواجهة الحركة الثورية بعد ان عجزت الشرطة عن هذه المواجهة، وفي ذلك، نزلت القوات العسكرية الى الشوارع الا انها لم تنفذ المهمة المطلوبة منها، فقد مارست قوات الجيش المصري دور الحياد السلبي بالنسبة للنظام الحاكم في مصر، من اجل ان يضمن وحدة البلاد ويجنبها من السقوط في دوامة الحرب الاهلية[2]. وقد كان موقفها هذا المؤيد للشعب مدفوعاً بالمصلحة الذاتية لاحتواء المدة الانتقالية والسيطرة عليها، ونالت المؤسسة العسكرية المصرية ترحيب وتأييد الشعب لموقفها الفاعل في الثورة المصرية والحفاظ على الوضع وحماية الشعب المصري من اي خطر، وان وراء هذا الموقف للقوات العسكرية اسباب عديدة منها:

-أهتمت القوات العسكرية بأجراء تغيرات في مسار الحكم، مما ترتب على ذلك حياد الجيش وحدوث تحالف تلقائي بين المتظاهرين وقوات الجيش المصري بحيث صار هذا التحالف يشكل عصب الاستقرار السياسي في الدولة، وعلى أثر هذا التحالف بدأ المتظاهرون رفع لافتات كتبت عليها الشعب والجيش يد واحده.

-ثقة الجيش بنفسه وقدرتها من عملية التحول الديمقراطي خصوصا في خلال المرحلة الانتقالية وتعهده بانتقال سلمي الى السلطة المدنية.

-شعور القيادة العسكرية بأن هناك فرصة تلوح لديها، لإعادة امل الجيش بالسلطة، وفكرة ان الرئيس يأتي من صفوف الجيش لم تذهب من ذاكرتها من عبد الناصر، أنور السادات، محمد حسني مبارك هم كانوا ضباط جيش وبعدها استلموا السلطة.

-ادراك القيادة العسكرية المصرية انها غير قادرة على التحكم بمسار الاحداث اذا لجأت الى استخدام القوة، وخشية من دفع تشكيلات عسكرية الى التمرد في حالة اصدار اوامر بقمع الثورة[3].

---

[2] امين محمد حفيظ، **المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص228230.

[3] بهجت قرني، " ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية في الربيع العربي"، مجلة السياسية الدولية، العدد 192 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013)، ص38.

[4] عمار ظافر محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص136.

وبعد ذلك، بدأت القوات العســـكرية العمل على المرحلة الانتقالية خلال عقد اجتماعات مع قوى الثورة، ولقد ركز الاجتماع الاول على الجانب الاقتصـادي وإقناع الشباب بأنهاء المظاهرات بسبب تراجع الاقتصـاد المصري والنهوض به يحتاج الى وقفه من جميع القوى السياسية ووغير السياسية من الشعب المصري، فضلاً عن تعهد القوات العسكرية بالانتهاء من صيغة التعديلات الدستورية خلال عشرة ايام[1].

المطلب الثاني: التعديلات الدستورية الطارئة في المرحلة الانتقالية

منذ تنحي الرئيس مبارك عن الحكم، تم تكليف المجلس الاعلى للقوات المسـلحة بقيادة "عمر سـليمان" ادارة شؤون الدولة المصرية، وإصدار العديد من الاعلانات الدستورية التي تضمنت آليات عمل المؤسسات السياسية في البلاد، الى ان تم انتقال السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية للرئيس "محمد مرسي"، وتم كتابة دستور جديد للبلاد وكانت هذه الاعلانات الدستورية اطار للتفاعل بين المؤسسات السياسية الرسمية للدولة، والقت بظلالها على الشارع المصري[2].

وبعد مباشرة المجلس العسكري مهامه في تولى إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد، عمل على تشكيل لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وخاصة المادتين) 76 و77) بما يعدل من شروط الترشيح للرئاسة ويعتمد فترات محددة لها، ولكن بعد استلام نائب الرئيس " عمر سليمان" إدارة البلاد صرح بأن التعديل سيتضمن مواد اخرى بالدستور لضمان تداول السلطة السلمي في مصر[3]. اذ صدر القرار الرئاسي رقم (54) لسنة 2011يقتضي بتشكيل لجنة لدراسة واقتراح تعديل الاحكام الدستورية والتشريعية برئاسة الدكتورة "سرى صيام" رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضـاء الاعلى وتتكون من عشـرة اعضـاء منهم سـتة قيادات الهيئات القضـائية وهي : المحكمة الدسـتورية العليا، محكمة النقض، ومجلس الدولة، واربعة من اسـاتذة القانون العام والدستوري وهم: الدكتور احمد كمال والدكتور ابراهيم درويش، والدكتور يحيى الجمل، والدكتور محمد حسنين عبد العال[4]. ووفقاً للمادة الثانية من القرار نفسـه، على ان تتولى اللجنة دراسـة واقتراح ما تراه من التعديلات الدسـتورية للمواد(76و 77 و88) وغيرها من المواد الاخرى لتحقيق اصـلاح سـياسـي وديمقراطي، الا ان الجماهير المتظاهرة لم ترحب بهذه التعديلات وطالبت بتنحي مبارك عن الحكم، لذلك أعلنت الدولة عن لسان

---

[2] حسـنين توفيق ابراهيم، **الثورة المصـرية والبناء الديمقراطية في المرحلة الانتقالية**، ط1 (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية،2012)، ص341.

[2] – عبد الرحمن عايش، **نحو عقد اجتماعي جديد**، ط1(الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص93–ص95.

[3] – عمر عاشور، **من التعاون الى القمع: العلاقات الاسلامية– العسكرية في مصر** (الدوحة: مركز بروجنز، 2015)، ص12.

[4]- عمرو هاشم ربيع، " الاخوان والبرلمان: دراسة في الفكر والسلوك"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 222، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص 27– 28.

"عمر سليمان" عن تنحي "مبار" من رئاسة البلاد، وهذا بمثابته اعلان النهاية لعمل هذه اللجنة، وقام المجلس العسكري بوضع خارطة طريق انتقالية، وقدمت لجنة من أجل الاعلان على التعديلات الدستورية [1].

اولاً: الإعلان الدستور المؤقت الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في 13 شباط 2011

بعد يومين من تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد قام بإصدار قرار رقم (1) اعلان دستور مؤقت للبلاد في 13 شباط 2011 افاد به، تعطيل العمل بأحكام الدستور المصري لسنة(1971)، وتعهد في ادارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة اشهر، وحل مجلسي (الشعب والشورى)، وحل الحزب الوطني، لإصرار الشعب على توقيف كل من عمل ضد الشعب وقام بسرقة اموال الدولة ومحاكمة كل من ارتكب جرائم ضد الشعب، ويحق للمجلس الاعلى اصدار مراسيم بقوانين خلال المدة الانتقالية، للوقوف على أهبة الاستعداد اذا حدثت اي مشاكل فيصدر المجلس قوانين لحل هذه المشاكل.فضلاً عن تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور والاستفتاء عليها من الشعب، والسبب هو اصرار المجلس على نقل السلطة الى حكومة مدنية من اجل حفظ الامن والسلام في مصر، وتكليف وزارة "احمد شفيق" بالاستمرار في اعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة، واجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية[2].

ثانياً: استفتاء 19 آذار 2011– واعلان دستور 30 مارس

وانفاذاً للبيان الصادر يوم 2011/2/13، اصدر قرار رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة تشكيل لجنة جديدة لاقتراح التعديلات الدستورية والتشريعية، تكونت اللجنة من ثمانية اعضاء (بدلاء من عشرة كما في اللجنة السابقة)، برئاسة المستشار طارق البشري النائب الاول لرئيس مجلس الدولة واحد ابرز مفكري التيار الاسلام السياسي، و عدد من رجال القضاء والخبراء السياسيين ، كما ضمت السيد صبحي صالح المحامي بالنقض وعضو مجلس الشعب الاسبق عن جماعة الاخوان المسلمين. وقد تقرر منح اللجنة مدة عشرة ايام لتنهي اعمالها، وبالفعل انتهت اللجنة من مهمتها في الموعد المحدد، واعلنت عن مقترحاتها في مؤتمر صحفي عقدته يوم 26 شباط 2011، ثم صدرت في شكل بيان عن المجلس في اليوم نفسه[3].

ومن اهم المقترحات التي تضمنتها اللجنة هي:

---

[1]– علي الدين هلال، "الاطار الدستوري والتشريعي: صياغة القانون تحت ضغوط سياسية"، في: علي الدين هلال، مازن حسن (مجموعة مؤلفين)، **الصراع من اجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012)، ص 115– 118.

[2]– طارق البشري، **من اوراق ثورة 25 يناير 2011**، (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص36.

[3]– شيرين محمد فهمي محمد، "التغيير في هيكل الفرص السياسية في مراحل الحراك الثور: (دراسة حالة جماعة الاخوان المسلمين في مصر)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018، ص146.

1- الغاء المادة (179) من الدستور المعدلة في 2007 والخاصة بإجازة اصدار قوانين ضد الحريات لمقاومة الارهاب.

2- تعديل المواد (76، 77،88، 93، 189) من الدستور المادتان الاوليان خاصتان بأجراء انتخاب رئيس الجمهورية وبمدة تولية السلطة، والمادة الثالثة تتعلق بمدى الاشراف القضائي على الانتخابات، والمادة الرابعة تتعلق بالطعون في عضوية مجلس الشعب، والمادة الاخيرة تتعلق بإجراءات تعديل الدستور.

3- أضافه اللجنة فقرة للمادة (148) تتعلق بفرض تقييد لسلطات رئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ وبتحديد مدتها لا تزيد عن ستة أشهر ولا يجوز مدها الا باستفتاء شعبي.

4- عدلت المادة (189 مكرر 1) على ان المنتخبين من مجلسي الشعب والشورى في اول تشكيل لكل منهما يجتمعون لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور جديد، وحددت المدة الخاصة بتشكيل هذه الجمعية التأسيسية بستة اشهر، ثم يوضع الدستور بواسطتها خلال ستة اشهر اخرى، ويكون الاستفتاء بعد ذلك خلال خمسة عشر يوماً[1].

وان هذه اللجنة قد تعرضت لانتقادات من قبل بعض الاحزاب والقوى السياسية ، على بعض الشخصيات المختارة في تشكيل اللجنة التي تعكس توجهاً لها والمقصود بتلك الشخصيات على وجه التحديد المستشار طارق البشري والمحامي صبحي صالح، فضلاً عن انه كان من باب اولى ان يتم تشكيل لجنة لوضع دستور جديد للبلاد واسقاط العمل بدستور 1971، وليس تشكيل لجنة لتعديل بعض المواد الدستور حيث ليس هناك منطق سياسي او قانوني في تعطيل الدستور وتشكيل لجنة لتعديله جزئياً، وهنا حيث دخلت مصر في احتدام وصدام سياسي بين الاحزاب والنخب عبر منابر اعلامية متعددة. وكان لثلاث قوى دور في الساحة السياسية في صياغة الدستور المصري وهي الاحزاب الليبرالية والجماعة الاسلامية والمجلس العسكري[2].

وقد ثارت تلك التعديلات المقترحة اشكالية جديدة وانقسام سياسي في مصر عرفت باسم (الدستور اولاً او الانتخابات اولاً)، حيث رأت الاحزاب الليبرالية ان الاسس السلمية لتماسك النظام السياسي في مرحلة ما بعد المرحلة الانتقالية تتطلب صياغة دستور جديد توافقي بين مختلف القوى السياسية والتيارات الفكرية، ثم

[1] طارق البشري، مصدر سبق ذكره، ص43- 44.

[2] شيرين محمد فهمي محمد، مصدر سبق ذكره، ص147.

المضـــي قدماً بأجراء انتخابات البرلمانية ثم الانتخابات الرئاســـية، حيث تكتمل المنظومة المرتبطة بنهاية المرحلة الانتقالية وبدء مرحلة سياسية جديدة[1].

ومن ثم اعتبرت تلك الأحزاب ان الموافقة على اجراء التعديلات الدستورية، قد صبت في مصلحة التيار الاسلامي وفي مقدمته الاخوان المسلمين، وذلك في ضوء اعتبارين، الاول، التقارب بين الاخوان مع بعض القوى السياسية والمجلس الاعلى للقوات المسلحة، الذي تطور الى توافق كبير مع الاستفتاء على التعديلات الدســـتورية، والثاني نجاح الاخوان في جعل الانتخابات اولاً حيث اصـــبح المجلس العســـكري يدير البلاد بدستور مؤقت لحين اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وبعد اجراء الاستفتاء يوم 19 اذار 2011 واصدار نتيجة الاستفتاء بموافقة الشعب المصري بنسبة 77% . قام المجلس العسكري بإصدار اعلان دستوري في يوم 30 اذار 2011، يتضمن 63 مادة ومن ضمنها المواد الاحدى عشر التي تم الاستفتاء عليها، وهي تتضمن الحريات العامة والخاصة وحقوق الانسان وتعديل بعض صلاحيات المجلس العسكري وتقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان المنتخب مثل عدم قدرة رئيس الجمهورية على حل البرلمان وكذلك عدم قدرة البرلمان على سحب الثقة من الحكومة[2].

ثالثاً: الاعلان الدستوري المكمل لإعلان 30 اذار 2011

اصدر المجلس العسكري في 17 حزيران 2012، اعلاناً دستورياً مكمل يقتضي بتوليه سلطة التشريع الى حين انتخاب مجلس شعب جديد، قرر ان يضيف الى الاعلان الدستوري في 30 آذار 2011 (3) مواد للدستور وهي:

1- المادة الأولى: يضاف الى الإعلان الدستوري (7) مواد وهي:-

أ- المادة(30) الفقرة الثالثة : اذا كان مجلس الشـــعب منحلا يؤدي الرئيس اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

---

[1] عبد الفتاح ماضي، التوافق اولاً وليس الدستور او الانتخابات، الجزيرة، 2011/6/23، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2022/8/23، الساعة 5:00 مساءاً: https://2u.pw/2EPyw

KADHIM, SUMAYA DHAM, and Ahmed Abdullah Nahy. "Political Change in Egypt After the January revolution (2011-2013)." *Tikrit Journal For Political Science* 1.31 (2023): 119-146.

[2]- مهدي علي ابو فطيم، **الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين**، ط1 (لبنان: دار عالم الكتب، 2011)، ص127.

ب- المادة (53) مكرر : يختص المجلس العسكري بتقرير كل ما يتعلق في شؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومدة خدمتهم، حتى إقرار الدستور الجديد، وجميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع[1].

ت- المادة(53) مكرر 1: يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس العسكري.

ث- المادة(53) مكرر 2 : يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بالاشتراك مع القوات المسلحة في مهام حفظ الامن وحماية المنشئات الحيوية في الدولة، وبين القانون سلطات القوات المسلحة ومهامها في حالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز والاختصاص القضائي.

ج- مادة (56) مكرر: يباشر المجلس العسكري الاختصاصات المنصوص عليها في البند1 من المادة (56) من الاعلان الدستوري الصادر يوم 30 اذار لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته اختصاصاته.

ح- المادة 60 مكرر: اذا حدث مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها يشكل المجلس العسكري خلال اسبوع جمعية جديدة تمثل اطياف المجتمع لأعداد دستور خلال 3 اشهر ويعرض على الشعب للاستفتاء خلال 15 يوماً من تاريخ انتهاء اعداده وتبدأ الاجراءات التشريعية خلال شهر من اعلان موافقة الشعب.

خ- المادة 60 مكرر1: اذا رأى رئيس الجمهورية او رئيس المجلس العسكري او رئيس مجلس الوزراء او المجلس الاعلى للهيئات القضائية او خمس من اعضاء الجمعية التأسيسية، ان مشروع الدستور يتضمن نصا او اكثر يتعارض مع اهداف الثورة لأي منهم الحق ان يطلب من الجمعية التأسيسية اعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة اقصاها (15)يوم.

2- اما المادة الثانية: فتنص على استبدال نص المادة (38) من الاعلان الدستوري ليوم 30 اذار بالنص التالي "ينظم القانون حق الترشيح لمجلس الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي يحدده.

3- المادة الثالثة: ينشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية، للعمل بالإعلان الدستوري المكمل[2].

المطلب الثالث: الانتخابات البرلمانية والرئاسية وصعود جماعة الاخوان المسلمين الى السلطة

---

[1] – الاعلان الدستوري المكمل،17 صحيفة الاهرام، 2012/6/17، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2022/8/24، الساعة 2:12 صباحاً:

http://digital.ahram.org.eg/policg.aspx?serial=935467

[2] – اروى ايمن، "نصوص الاعلان الدستوري المكمل في اليوم الاول لبدء العمل به"، صحيفة **الوطن** (مصر) 2011.

See: ALWAN, MUNTAHA HASSAN. "The political role of the Brotherhood in Sudan of the popular uprising 2018 sample." *Tikrit Journal For Political Science* 3.29 (2022): 162-197.

لقد كانت الانتخابات المصرية الاولى في عهد ما بعد مبارك، وخطورة هامة في صراع مصر من اجل الديمقراطية، وان نتائج هذه الانتخابات تبدو كتمثيل على نطاق واسع لإرادة الناخبين المصريين الذين قاموا بالتصويت في هذه الانتخابات، واذ تصدرت الاحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية قائمة الفائزين في الانتخابات، ومن هنا سيتم تقسم هذا المطلب الى قسمين، فالقسم الاول يمثل الانتخابات البرلمانية، اما القسم الثاني فيمثل الانتخابات الرئاسية.

اولاً: الانتخابات البرلمانية

اقيمت انتخابات مجلسي الشعب والشورى في "جمهورية مصر العربية" على ثلاث مراحل تبدأ يوم 28 تشرين الثاني 2011، وحتى 11 كانون الثاني 2012،ولهذه الانتخابات اهمية قصوى في مصر، باعتبارها الخطوة الاولى لأنهاء المرحلة الانتقالية، وتسليم المجلس العسكري السلطة الى مؤسسات مدنية منتخبة، ومن ثم انشاء نظام سياسي جديد بعد انتهاء نظام حسني مبارك[1]. ووفقاً للإطار القانوني الذي حدده الاعلان الدستوري الصادر من المجلس الاعلى للقوات المسلحة تجري عملية الانتخابات البرلمانية بنظام (القوائم النسبية)* على ثلثين من المقاعد مقابل (النظام الفردي) على الثلث المتبقي، ثم عدله ليتيح لمرشحي الاحزاب التنافس على المقاعد الفردية بعد ان كانت مقتصرة على المستقلين فقط، وتقرر بموجبه اقامة الانتخابات على ثلاث مراحل يسمح بالتصويت ليومين لكل مرحلة، والهدف من هذا القرار هو حفظ الامن في اللجان الانتخابية وتسهيل عملية الفرز لان عدد الناخبين يتجاوز الخمسين مليون شخص، وتتم انتخابات مجلس الشعب من 28 تشرين الثاني 2011، وكذلك مجلس الشورى بالنظام ذاته من 29 الثاني 2012 حتى 11 آذار 2012، وتم اقرار مرسوم يعطي الحق للمصريين بالخارج في التصويت لأول مرة، وقد استخدمت الية ارسال الاصوات بالبريد الى السفارات المصرية كوسيلة لتحقيق ذلك، وسجل (350) الف مصري مغترب بياناتهم على الموقع [2].

---

[1]– احمد جميل عز، "ادارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،2012)، ص11–12.

(*) ان نظام القائمة النسبية يقوم على تقديم كل حزب سياسي لقائمة المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل، ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الاحزاب، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من اصوات الناخبين ويفوز بالانتخابات المرشحون على قوائم الاحزاب وذلك بحسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة، المصدر: وضاح زيتون، **معجم المصطلحات السياسية**(الاردن: دار اسامة للنشر، 2010)، ص40.

[2]– موقع قناة الجزيرة بتاريخ 1/26/ 2011، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2022/8/20، الساعة 1:00 صباحاً:

http://aljazeera.net/news/pages/

ومن ابرز الاحزاب والائتلافات المتنافســـة في الانتخابات البرلمانية التي تمثل اختبار جاد لقوة الاحزاب السياسية المصرية وقدرتها التنظيمية بعد عقود طويلة من الاحتكار السياسي والسلطوي، فهي انتخابات مهمة كونها تنهي فترة من الضــبابية الســياســية التي اعقبت الثورة، وتجعل الشــعب حاكماً بين القوى الســياســية المتصـارعة، كما انها ترسم ملامح الدستور الجديد في جمهورية مصر العربية[1]. حيث وصل عدد الاحزاب المتنافســـة على مقاعد البرلمان المصـــري الى (508 مقعد الى مجلس الشـــعب، و270 مقعد الى مجلس الشورى، وسيختار اعضـاء المجلسين والبالغ عددهم (678)[*] لجنة مكونة من 100 عضـو لكتابة الدستور الجديد ويجري عليه الاستفتاء فيما بعد، ثم اجراء الانتخابات الرئاسية[2].

ومن هنا بدأت الاحزاب الصغير في مصر التي لا تتمتع بشعبية او شهرة واسعة في الشارع الى الانخراط في تحالفات وكتل لخوض الانتخابات بقائمة موحدة مثل التحالف الديمقراطي، الذي انشـــئ في تموز 2011 بدعوة من حزبي (الوفد والحرية والعدالة حزب الاخوان المســلمين)، ويضـــم في داخله مجموعة من الاحزاب مثل (الغد الجديد والكرامة والنور بالإضـافة الى ثمانية احزاب صـغيرة اخرى)، وقد بدأ التحالف بالتوسـع حتى وصـل الى 43 حزباً، بمشـاركة العديد من الاحزاب، الا ان الخلافات الواسـعة حول وثيقة المبادئ الدسـتورية ومسـاحة تمثيل الاحزاب داخل القوائم أدت الى انسـحاب حزب الوفد في 5 تشـرين الاول 2011، واعلن عن خوض الانتخابات بقائمة بمفردة، ومن ثم توالت الانســـحابات حتى اســـتقر التحالف على 12 حزب فقط، ليكون حزب الحرية والعدالة هو القائد للتحالف، ومؤسسو غد الثورة الليبرالي وحزب العمل المصري [3]

اما بالنســبة للتحالف الاســلامي، تأســس عندما انســحب حزب النور من التحالف الديمقراطي في حزيران 2011، واعلن عن خوض الانتخابات بقائمة خاصة به، ويكاد يكون التحالف الوحيد ذات المرجعية الواضحة

(*) يتكون مجلس الشعب من 498 عضـواً منتخباً و10 اعضـاء معينين، بينما يكون مجلس الشورى من 180 عضـواً منتخباً و90 عضــواً معيناً. المصــدر: بعثة مركز كارتر لمتابعة انتخابات مصــر 2011/ 2012 الانتخابات البرلمانية، **تقرير حول المراحل الثلاث من انتخابات مجلس الشعب** (جورجيا: مركز المؤتمرات العالمية في انتلانتا، 2012)، ص 8.

[1] – ابو بكر الدسوقي، "لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188(القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،2012)، ص50.

[2] بعثة مركز كارتر لمتابعة انتخابات مصر 2011/ 2012 الانتخابات البرلمانية، مصدر سبق ذكره، ص9.

[3]– منار خيري رشاد حماد، "تطور اشكال الممارسة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، القاهر، 2016، ص179.

وغير المتقاطعة (المرجعية الإسلامية)، وتكون هذا التحالف من حزبي النور والأصالة (السلفيين)، فضلاً عن حزب البناء والتنمية[1].

واخيراً تحالف الكتلة المصـرية، أنشـئت في آب 2011 بتحالف واسـع ضـم اربعة عشـر من الاحزاب الليبرالية واليسارية، بهدف الوقوف بوجه التكتلات الاسلامية الا ان اشتقاقات كثيره قلصت الكتلة حتى وصلت الى ثلاثة احزاب وهي، (المصريون الاحرار والحزب الديمقراطي الاجتماعي و حزب التجمع)[2].

واظهرت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية في مصر لمجلسي الشعب كما سنوضح في الجداول الاتية:

جدول رقم (1)

يوضح نتائج انتخابات مجلس الشعب في مصر عام 2011

م	الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية من أجمالي المقاعد
1	الحرية والعدالة	219	43.9
2	النور	108	21.7
3	الوفد	39	7.7
4	المصري الديمقراطي	16	3.2
5	المصريين الأحرار	14	2.8
6	البناء والتنمية	13	2.6
7	الإصلاح والتنمية	10	2
8	الوسط	9	1.6
9	التحالف الشعبي الديمقراطي	8	1.6
10	الكرامة	7	1.4

أعد الجدول بتصـرف من الباحة بعد الاطلاع على مجموعة مصـادر ومنها، المصـدر: ناصـر زين العابدين، "دور الاحزاب السياسية ذات المرجعية الاسلامية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2013، ص166.

[1] – Sonia L. Alianak, **The Transition Towards Revolution And Reform: The Arab Spring Realized?**(Scotland: Edinburgh University Press, 2014),p83.

[2] منار خيري رشاد حماد، مصدر سبق ذكره، ص 180.

جدول رقم (2)

يوضح نتائج انتخابات مجلس الشورى في مصر عام 2011

م	الحزب	المقاعد	النسبة المئوية من اجمالي المقاعد
1	الحرية والعدالة	105	58.3
2	النور	45	25.0
3	الوفد	14	7.8
4	الكتلة المصرية	8	4.4
5	حزب الحرية	3	1.7
6	حزب السلام الديمقراطي	1	0.6
7	مستقلون	4	2.2

أعد الجدول بتصرف من الباحة بعد الاطلاع على مجموعة مصادر ومنها، المصدر: محمد ابو ريدة، "التركيبة السياسية والاجتماعية لمجلس الشعب 2012"، في: عمرو هاشم ربيع، انتخابات مجلس الشعب 2011-2012 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص400- 405.

وقد اعلن نتائج الانتخابات بمراحلها الثلاث رئيس اللجنة العليا للانتخابات المستشار "عبد المعز ابراهيم" رئيس اللجنة العليا للانتخابات بمراحلها الثلاث، فضلا عن الدوائر التي اعدت فيها الانتخابات الفردية تنفيذا للإحكام القضائية ليحصل حزب الحرية والعدالة بعدد (119مقعدا) والنور (108مقعدا) والوفد (39مقعدا) في برلمان[1]، وفي تطور غير مسبوق في تاريخ الجماعة الإسلامية، حيث انتخب امين عام حزب الحرية والعدالة "سعد الكتاتني" ليصبح رئيساً لمجلس الشعب، قبل ان يتقدم باستقالته من منصبه في حزب الحرية والعدالة، للتفرغ لمهامه الجديدة، وبعدها انتخب "حسين ابراهيم" خلفاً له امين عام الحزب، كما سيطر حزب الحرية والعدالة على اغلب لجان مجلس الشعب، وكذلك حصل الحزب الحرية والعدالة على منصب رئيس مجلس الشورى وانتخب النائب عن حزب الحرية والعدالة "احمد فهمي" رئيساً لمجلس الشورى[2].

ثانياً: الانتخابات الرئاسية

[1]- نتائج الانتخابات التشريعية في مصر، صحيفة الاهرام، 2012/1/21 متاح على شبكة المعلومات الدولية، 2022/9/2، الساعة 11:20 صباحاً: http://www.digital.aharam.org/policy.aspx

[2] - عبد الرحمن ابو العلا، قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، 2012/1/22، متاح على شبكة المعلومات الدولية، 2022/9/2، الساعة 1:00 مساءاً: https://2u.pw/5tcUF

مع اقتراب بدء مارثون الانتخابات الرئاسية في مصر، بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية بداية عام 2012، التي تعد رابع استحقاق سياسي في البلاد منذ الاطاحة بنظام مبارك، بعد استفتاء مارس/ آذار 2011، وانتخابات مجلس الشعب ثم الشورى[1]، حيث تشهدت مصر المزيد من الاحتقان والشد والجذب لأنها تعتبر اول انتخابات رئاسية بعد عام 2011 تتنافس فيها اتجاهات ايدولوجية متباينة ومتعارضة، على ارث المنصب الاول في بلد لم يشهد ربما طول تاريخه السياسي على انتخابات يقرر من خلالها الشعب من يحكمه، ويبدو ان المشهد السياسي المصري ضبابياً بامتياز في هذه الفترة، فضلاً عن نتيجة الطعن على دستورية الانتخابات البرلمانية[2].

فقد أجريت الانتخابات الرئاسية في منتصف عام 2012، ومن اهم المرشحين للانتخابات هم (عبد المنعم ابو الفتوح، محمد سليم العوا، احمد شفيق، محمد مرسي، ابو العز الحريري، وحمدين صباحي، حسام خير الدين، عمرو موسى، خالد علي، عبدالله الاشعل، محمد فوزي عيسى، محمد حسام، وهشام البسطويسي)، ولكن عدم حصول اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة في الجولة الاولى فسح المجال لأجراء جولة ثانية بين مرشحي اعلى الاصوات وهما (محمد مرسي، واحمد شفيق)، لتنتهي بإعلان اللجنة العليا للانتخابات في 24 حزيران 2012 بفوز مرشح جماعة الاخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية بنسبة (51.73%)، بفارق بسيط عن المرشح "احمد شفيق" وبنسبة (48.27%)[3].

جدول رقم (3)

يوضح إحصائيات الرسمية للانتخابات الرئاسية في مصر عام (2012)

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	50.958.794
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوتوا	26.420.763
نسبة الحضور	%51.85
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	25.577.511

[1] – مصطفى شفيق علام، "الانتخابات الرئاسية المصرية.. تمرين في نظرية المباريات"، **مجلة البيان**، العدد 298 (السعودية، 2012)، ص62.

[2] – علياء سامي عبد الفتاح، "(أمركة الإعلانات التلفزيونية السياسية في الانتخابات الرئاسية عام 2012) تحليل خطاب الإعلانات التلفزيونية للمرشحين محمد مرسي واحمد شفيق وحمدين صباحي"، **المجلة المصرية لبحوث الاعلام**، العدد 55 (مصر، 2016)، ص439.

[3]– احمد عدنان كاظم، " أزمة حكم الإخوان المسلمين بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية في مصر بعد 2011"، المجلة الدولية والسياسية، العدد 27(المجلة الأكاديمية العراقية، 215)، ص10.

اجمالي عدد الاصوات الباطلة	843.252

أعد الجدول بتصـرف من الباحثة بعد الاطلاع على مجموعة من المصـادر منها، المصـدر: منار خيري رشاد حماد، مصدر سبق ذكره، ص 185.

جدول رقم (4)

يوضح النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية في مصر عام (2012)

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسـبة المئوية من الأصـوات الصحيحة
احمد محمد شفيق زكي	12.347.380	%48.27
محمد محمد مرسي العياط	13.230.131	%51.27

اعد الجدول بتصـرف من الباحثة بعد الاطلاع على مجموعة مصـادر منها، المصـدر: مرسـي وشـفيق إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسـية المصـرية حسـب نتائج رسـمية، 28/05/2012 متاح على شـبكة المعلومات الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2022/9/4، الساعة 8:00 مساءاً:

https://2u.pw/uM6l0

ولكن قبل ايام من اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية جاءت الصـدمة جاءت من المحكمة الدسـتورية العليا بعدم دسـتورية مجلس الشـعب وبطلانه، بسـبب التلاعب والتغير في الاصـوات على وفق قرار قاعدتي الثلث والثلثان المقرة قانونياً بنسـبة الحجم العددي ليختل التوازن في داخل مجلس الشـعب لأسـباب سـياسـية، فقد كانت نسـبة السـلفين من مقاعد مجلس الشـعب وبحسـب مقدار (الثلث)، للانتخاب الفردي 15% ونسـبة مقاعدهم بحسب مقدار (الثلثين) للانتخاب بالقائمة سجل 29% فقط[1].

واثناء هذه الاحداث، انتهت الانتخابات بتولي مرشـح جماعة الاخوان محمد مرسـي الرئاسـة، وقد شـكل فوز الاخوان المسـلمين في الانتخابات الرئاسـية والبرلمانية حقبة جديدة في تاريخ مصـر قلبت قواعد اللعبة وافرزت قوى سياسية واقتصـادية واجتماعية جديدة احتلت صـدارة المشـهد السياسـي المصـري، وكانت لوقت قريب محظور عليها المشـاركة في العملية السـياسـية مما ولد تحالفات ومراكز قوى جديدة اخذت من الدين

[1]– نبيل كامل حميد الزيادي، "القضـاء الدسـتوري في مصـر 1923– 2012"، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المثنى، 2019، ص202.

الاسلامي ركيزة اساسية في ادارة شؤون البلاد واخرى ليبرالية وقومية شكلت معارضة في النظام السياسي المصري[1].

وبالرغم من وجود استراتيجية انتخابية خاصة بكل حزب شارك في الانتخابات ساعدت بشكل كبير في حسم النتيجة النهائية، الا ان هناك عوامل اساسية لا يمكن تجاهلها كان لها الاثر الاكبر في صعود جماعة الاخوان المسلمين الى السلطة وهي:

1- يمكن القول ان جماعة الاخوان المسلمين كانت موجودة بالفعل في الشارع السياسي منذ التسعينات من القرن الماضي، ولها خبرة في العمل تحت الضغط، وخبرتها في التنظيمية السرية والعلنية افادتها في التجربة السياسية بعد اندلاع الاحداث، فظهرت الحركة مكتملة في فترات وجيزة وهي الميزة التي لم تتوفر لبقية الاحزاب.

2- ان هذه الحركة تجنبت رفع الشعارات الدينية في بداية الثورة، مع استمرارها في اداء دور متميز في تقديم الخدمات المعيشية والمساعدات، اكسب هذه الحركات مقبولية عالية في الشارع وخاصة بين الفقراء والمهمشين، اذ بدأت باستغلال الخطاب الديني وتأجيج المشاعر الدينية المتجذرة في وجدان المجتمع. واسترجعت كل الحركات السياسية الاسلامية في البلدان تراث المظلومية وتاريخه، والتسويق لفكرة انفرادهم دون غيرهم بتحمل ظلم وقهر النظم الحاكمة[2].

3- ضعف الاحزاب الليبرالية واليسارية برزت بشكل واضح في الانتخابات البرلمانية والرئاسية سواء على المستوى الفكري، او التنظيمي، او التداول الشعبي[3].

4- العمل على حث الناخبين على التصويت لمصلحة الاحزاب الإسلامية، بدلاً من التصويت للأحزاب الاشتراكية او القومية او الليبرالية التي خاضت تجارب فاشلة[4].

---

[1]- نادية فاضل عباس فضلي، "النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع جماعة الاخوان المسلمين"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 65 (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2019) ص111.

[2]- محمد صالح، "حركات الاسلام السياسي والسلطة في المنطقة العربية بعد 2013 (مصر انموذجا)"، **المجلة الدولية للأزمات والدراسات السياسية**، العدد 40 (جامعة الموصل، 2018)، ص107.

[3] - ناصر زين العابدين، مصدر سبق ذكره، ص173.

[4] - محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 107- 108.

الخاتمة:

وفي ضوء ما تقدم عرض لاهم التطورات السياسية في مصر ما بعد الثورة، والبدء بالمرحلة الانتقالية في ظل اشراف المؤسسة العسكرية الذي اخذت مكانة سياسية هامة في النظام السياسي المصري، وكانت الفاعل الرئيسي في الخريطة السياسية لمصر، من خلال استناده للمكانة التاريخية، التي تحظى بها في اوساط الشعب المصري، وطبيعة التحديات الداخلية والخارجية لمصر، اذ عملت من اجل المحافظة على امن واستقرار البلاد من خلال إعلان التعديلات الدستورية الطارئة والبدء بالانتخابات البرلمانية والرئاسية من اجل انتقال الحكم الى سلطة مدنية منتخبة، والذي تمكنت جماعة الاخوان المسلمين بفوز مرشحهم "محمد مرسي" كأول رئيس مدني بانتخابات عام2012 واستلام السلطة.

Conclusion:

In light of the above، the most important political developments in Egypt after the revolution were presented، and the beginning of the transitional phase under the supervision of the military institution، which took an important political position in the Egyptian political system، and was the main actor in the political map of Egypt، through its reliance on the historical position it enjoys among the Egyptian people، and the nature of Egypt's internal and external challenges، as it worked to maintain the security and stability of the country by announcing emergency constitutional amendments and starting parliamentary and presidential elections in order to transfer power to an elected civilian authority، which the Muslim Brotherhood was able to achieve through the victory of their candidate "Mohamed Morsi" as the first civilian president in the 2012 elections and taking power.

قائمة المصادر

1- احمد عدنان كاظم، " ازمة حكم الاخوان المسلمين بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية في مصر بعد 2011"، المجلة الدولية والسياسية، العدد 27(المجلة الاكاديمية العراقية، 215).

2- احمد جميل عز، "ادارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 190 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،2012).

3- ابو بكر الدسوقي، "لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 188(القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،2012).

4- اروى ايمن، "نصوص الاعلان الدستوري المكمل في اليوم الاول لبدء العمل به"، صحيفة الوطن (مصر) 2011.

5- امين محمد حفيظ، المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

عبد الرحمن عايش، نحو عقد اجتماعي جديد، ط1(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)،ص9395.

6- بهجت قرني، " ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية في الربيع العربي"، مجلة السياسية الدولية، العدد 192 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013).

7- تقرير حول المراحل الثلاث من انتخابات مجلس الشعب (جورجيا: مركز المؤتمرات العالمية في انتلانتا، 2012).

8- عبد الرحمن عايش، نحو عقد اجتماعي جديد، ط1(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011).

9- عمر عاشور، من التعاون الى القمع: العلاقات الاسلامية- العسكرية في مصر (الدوحة: مركز بروجنز، 2015).

10- عمرو هاشم ربيع، " الاخوان والبرلمان: دراسة في الفكر والسلوك"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 222، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012).

11- علي الدين هلال، "الاطار الدستوري والتشريعي: صياغة القانون تحت ضغوط سياسية"، في: علي الدين هلال، مازن حسن (مجموعة مؤلفين)، الصراع من اجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012).

12- طارق البشري، من اوراق ثورة 25 يناير 2011، (القاهرة: دار الشروق، 2012).

13- حسنين توفيق ابراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطية في المرحلة الانتقالية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012).

14- وضاح زيتون، معجم المصطلحات السياسية(الاردن: دار اسامة للنشر، 2010).

15- علياء سامي عبد الفتاح، "(امركة الاعلانات التلفزيونية السياسية في الانتخابات الرئاسية عام 2012) تحليل خطاب الاعلانات التلفزيونية للمرشحين محمد مرسي واحمد شفيق وحمدين صباحي"، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد 55 (مصر، 2016).

16- شيرين محمد فهمي محمد، "التغيير في هيكل الفرص السياسية في مراحل الحراك الثور: (دراسة حالة جماعة الاخوان المسلمين في مصر)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018.

17- مياسة الجمل، النخبة السياسية في مصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

18- مهدي علي ابو فطيم، الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، ط1 (لبنان: دار عالم الكتب، 2011).

19- منار خيري رشاد حماد، "تطور اشكال الممارسة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، القاهر، 2016.

20- مصطفى شفيق علام، "الانتخابات الرئاسية المصرية.. تمرين في نظرية المباريات"، مجلة البيان، العدد 298 (السعودية، 2012).

21- محمد صالح، "حركات الاسلام السياسي والسلطة في المنطقة العربية بعد 2013 (مصر انموذجا)"، المجلة الدولية للأزمات والدراسات السياسية، العدد 40 (جامعة الموصل، 2018).

22- نبيل كامل حميد الزيادي، "القضاء الدستوري في مصر 1923- 2012"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية، المثنى.

23- نادية فاضل عباس فضلي، "النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع جماعة الاخوان المسلمين"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 65 (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2019).

24- الاعلان الدستوري المكمل،17 صحيفة الاهرام، 2012/6/17، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2022/8/24، الساعة 2:12 صباحاً: http://digital.ahram.org.eg/policg.aspx?serial=935467

25- موقع قناة الجزيرة بتاريخ 1/26/ 2011، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ زيارة الموقع 2022/8/20، الساعة 1:00 صباحاً: http://aljazeera.net/news/pages/

26- نتائج الانتخابات التشريعية في مصر، صحيفة الاهرام، 2012/1/21 متاح على شبكة المعلومات الدولية، 2022/9/2، الساعة 11:20 صباحاً: http://www.digital.aharam.org/policy.aspx

27- عبد الرحمن ابو العلا، قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، 2012/1/22، متاح على شبكة المعلومات الدولية، 2022/9/2، الساعة 1:00 مساءاً: https://2u.pw/5tcUF

28 - onia L. Alianak، The Transition Towards Revolution And Reform: The Arab Spring Realized?(Scotland: Edinburgh University Press، 2014).

List of sources

1- Ahmed Adnan Kazem، "The Crisis of the Muslim Brotherhood's Rule between Constitutional Legitimacy and Revolutionary Legitimacy in Egypt after 2011"، International and Political Magazine، Issue 27 (Iraqi Academic Magazine، 215).

2- Ahmed Gamil Ezz، "Managing Conflicts after the Arab Revolutions"، International Politics Magazine، Issue 190 (Cairo: Al-Ahram Center for Strategic Studies، 2012).

3- Abu Bakr Al-Desouki، "Why Did I Fall into the Trap of the Transitional Phase"، International Politics Magazine، Issue 188 (Cairo: Al-Ahram Center for Strategic Studies، 2012).

4- Arwa Ayman، "Texts of the Supplementary Constitutional Declaration on the First Day of Its Enforcement"، Al-Watan Newspaper (Egypt) 2011.

5- Amin Muhammad Hafiz، The Military Institution and the Revolution in the Arab Homeland، 1st ed. (Beirut: Center for Arab Unity Studies، 2012).

Abdul Rahman Ayesh، Towards a New Social Contract، 1st ed. (Doha: Al Jazeera Center for Studies، 2011)، p. 9395.

6- Bahjat Qarni، "After the Fall of the Head of Government: Challenges of the Transitional Phase in the Arab Spring،" International Politics Magazine، Issue 192 (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies، 2013).

7- Report on the Three Stages of the People's Assembly Elections (Georgia: Atlanta International Conference Center، 2012).

8- Abdul Rahman Ayesh، Towards a New Social Contract، 1st ed. (Doha: Al Jazeera Center for Studies، 2011).

9- Omar Ashour، From Cooperation to Repression: Islamic-Military Relations in Egypt (Doha: Brugens Center، 2015).

10- Amr Hashem Rabie، "The Brotherhood and Parliament: A Study in Thought and Behavior،" Strategic Studies Magazine، Issue 222، (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies، 2012).

11- Ali Al-Din Hilal، "The Constitutional and Legislative Framework: Drafting the Law under Political Pressures"، in: Ali Al-Din Hilal، Mazen Hassan (a group of authors)، The Struggle for a New Political System: Egypt after the Revolution، (Cairo: Dar Al-Masryah Al-Lubnaniyyah، 2012).

12- Tariq Al-Bishri، From the Papers of the January 25، 2011 Revolution، (Cairo: Dar Al-Shorouk، 2012).

13- Hassanein Tawfiq Ibrahim، The Egyptian Revolution and Democratic Construction in the Transitional Phase، 1st ed. (Beirut: Center for Arab Unity Studies، 2012).
14- Waddah Zaitoun، Dictionary of Political Terms (Jordan: Dar Osama for Publishing، 2010).
15- Alia Sami Abdel Fattah، "(Americanization of political television advertisements in the 2012 presidential elections) Analysis of the discourse of television advertisements for candidates Mohamed Morsi، Ahmed Shafiq and Hamdeen Sabahi،" Egyptian Journal of Media Research، Issue 55 (Egypt، 2016). 16- Sherine Mohamed Fahmy Mohamed، "Change in the Structure of Political Opportunities in the Stages of the Revolutionary Movement: (A Case Study of the Muslim Brotherhood in Egypt)، Unpublished PhD Thesis، Cairo University، Faculty of Economics and Political Science، 2018.
17- Mayassa El Gamal، The Political Elite in Egypt (Beirut: Center for Arab Unity Studies، 1998).
18- Mahdi Ali Abu Fatim، The Arab Spring: Arab Revolutions in the Twenty-First Century، 1st ed. (Lebanon: Dar Alam Al-Kutub، 2011).

19- Manar Khairy Rashad Hammad، "The Development of Forms of Political Practice of the Muslim Brotherhood" Unpublished Master's Thesis، Cairo University، Faculty of Administration، Economics and Political Science، Cairo، 2016.
20- Mustafa Shafiq Allam، "The Egyptian Presidential Elections.. An Exercise in Game Theory"، Al-Bayan Magazine، Issue 298 (Saudi Arabia، 2012).
21- Mohamed Saleh، "Political Islam Movements and Authority in the Arab Region after 2013 (Egypt (A model)"، International Journal of Crises and Political Studies، Issue 40 (University of Mosul، 2018).
22- Nabil Kamel Hamid Al-Ziyadi، "Constitutional Judiciary in Egypt 1923-2012"، unpublished master's thesis، Al-Muthanna University، College of Education for Humanities، Al-Muthanna.
23- Nadia Fadhel Abbas Fadli، "The Political System in Egypt and the Problematic Relationship with the Muslim Brotherhood"، Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies، Issue 65 (University of Baghdad: Center for Strategic and International Studies، 2019).
24- The supplementary constitutional declaration، 17 Al-Ahram newspaper، 6/17/2012، available on the Internet، date of visit 8/24/2022، at 2:12 AM: http://digital.ahram.org.eg/policg.aspx?serial=935467
25- Al-Jazeera website، dated 1/26/2011، available on the Internet، date of visit 8/20/2022، at 1:00 AM: http://aljazeera.net/news/pages/

26- Results of the legislative elections in Egypt، Al-Ahram newspaper، 1/21/2012، available on the Internet، 9/2/2022، at 11:20 AM: http://www.digital.aharam.org/policy.aspx

27- Abdel Rahman Abu Al-Ela، Reading the Results of the Egyptian Elections، 1/22/2012، available on the Internet، 9/2/2022، 1:00 PM: https://2u.pw/5tcUF

28- Karim, Asaad Abdul Wahab Abdul, and Hashim Zamil Kaiem. "The concept of Middle Eastern Arab state Between democratic transformation and political participation." *Tikrit journal for political science* (2019).

29- KADHIM, SUMAYA DHAM, and Ahmed Abdullah Nahy. "Political Change in Egypt After the January revolution (2011-2013)." *Tikrit Journal For Political Science* 1.31 (2023).

30- ALWAN, MUNTAHA HASSAN. "The political role of the Brotherhood in Sudan of the popular uprising 2018 sample." Tikrit Journal For Political Science 3.29 (2022).